

# البطالة

تمهيد

1/ الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر.

2/ أبعاد الأزمة .

3 ماهية البطالة و إحصائياتها .

4 تعريفات ومفاهيم متعلقة بالبطالة

5 البطالة في العالم

6 البطالة في الجزائر .

7 البطالة في ولاية الجلفة .

## تمهيد :

مرت الجزائر بعدة أزمات على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي عبر المراحل المختلفة بداية من مرحلة ما بعد الاستعمار الفرنسي ، الذي خلف أوضاعاً مزرية حاولت السلطات الجزائرية تجاوزها من خلال تبني سياسات تنموية أما في مرحلة الثمانينات فقد عرفت الجزائر أزمة خانقة جراء انخفاض معدلات الأداء و النمو الاقتصادي و تقادم المديونية ، و مما زاد الأوضاع تآزماً انهيار أسعار النفط سنة 1986 مما دفع الجزائر إلى اتخاذ إجراءات إصلاحية أهمها :

اللجوء إلى المنظمات المالية الدولية لإعادة جدولة ديونها و الحصول على قروض جديدة .

لكن هذه الإجراءات زادت من تآزم الأوضاع و دخلت الجزائر في دوامة عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي نتيجة التدهور المستمر للأوضاع المعيشية .

إضافة إلى فشل برامج الإصلاح الاقتصادي الذي تضمنها مشروع التعديل الهيكلي إلى تحمل تكلفة اجتماعية ناهضة الثمن ، هذا إضافة إلى ما عرفته فترة التسعينيات من مشاكل أمنية كادت تعصف بالبلاد مما أدى إلى غلق أكثر من نصف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة مما أنجر عنه ارتفاع هائل في نسب البطالة .

من خلال هذا الفصل سنستعرض مراحل الأزمة الجزائرية باعتبارها سبباً رئيسياً و مباشراً في تفشي ظاهرة البطالة مع التعريف بهذه الأخيرة و التطرق إلى وصفها على الصعيد الوطني.

## I. الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية الجزائرية .

عرف المجتمع الجزائري تحولات اجتماعية و اقتصادية عميقة إبتداء من بنية الأسرة الجزائرية<sup>1</sup> التي كانت تضم مجموعة كبيرة من الأفراد يقيمون في مسكن واحد يكون فيه الجد أو الأب هو صاحب القرار و لهم حياة اجتماعية و اقتصادية مشتركة . إلا أن هذه الأوضاع الأوضاع اختلفت بتفكك هذا النوع من العائلات فأصبح الأفراد أكثر استقلالية و أقل تمسكاً بالعلاقات الاجتماعية من حيث اختيار الأفراد لأساليب حياتهم إضافة إلى التوجه نحو المناطق الحضرية و مناطق التصنيع . فكل هذه التحولات الاجتماعية ارتبطت مباشرة بالتحولات الاقتصادية. ورثت الجزائر بعد الاستقلال أوضاعاً اقتصادية و اجتماعية كارثية كنتيجة منطقية للاستعمار الذي نتج عنه مجتمع جديد أهم سيماته الفقر و الحرمان الاقتصادي و الثقافي.

### أهم المراحل التي مر بها المجتمع الجزائري<sup>2</sup>:

#### • من 1967 إلى 1979 :

في هذه الفترة اعتمدت الجزائر على إستراتيجية تخدم مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الفلاحة لتلبية الحاجات الاستهلاكية ولمد الصناعة بالمواد الأولية إضافة إلى توسع القطاع العمومي من خلال إنشاء الشركات الوطنية الكبرى

---

(1) أم السعد بن زينب ، واقع عمل الأطفال في المجتمع الجزائري ،مذكرة ماجستير فى علم إجتماع العائلة و السكان ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2007/ 2008 ، صص 14 ، 16 .

<sup>2</sup> بن زينب أم السعد نفس المرجع السابق ، ص16.

مثل Sonatrach . إضافة إلى التأميمات في الكثير من القطاعات كل هذا ساهم بارتفاع نسب التشغيل و امتصاص البطالة من نسبة (33 %) سنة 1966 إلى حوالي نسبة (20%) سنة 1978.

• من سنتي 1980 إلى 1989 :

شكلت هذه المرحلة منعرجاً حاسماً في تطور الاقتصاد الجزائري حيث تم إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية و المزارع و تحجيمها مما زاد في عددها من 150 مؤسسة سنة 1980 إلى 460 مؤسسة في سنة 1984 و أنتقل عدد المزارع من 2000 إلى 3429 مزرعة اشتراكية .<sup>3</sup>

إلا أن الأزمة الاقتصادية الحادة التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 بسبب انخفاض أسعار النفط و كذلك ارتفاع نسب المديونية انعكس سلباً على المستوى المعيشي للمواطن مما زاد من حدة توتر الأوضاع .

\* من سنتي 1980 إلى 1999 :

عرفت هذه المرحلة وضعاً اقتصادياً صعباً تمثل في إختلال التوازن في الإقتصاديات الكبرى خاصة ميزان المدفوعات . هذا الوضع أدخل الاقتصاد الجزائري في مرحلة إنكماش خطيرة كانت لها انعكاسات سلبية على الجانب الاجتماعي خاصة البطالة و الفقر.

---

(1) بن زينب أم السعد نفس المرجع السابق ، ص ص 17 ، 16 ، 15 .

وخلال هذه الأوضاع المتأزمة إنتهجت الجزائر سلسلة من الإصلاحات لتغيير قواعد سير الاقتصاد الجزائري نحو النظام الليبرالي ، بتقليص دور الدولة و إعطاء مكانة أكبر للسوق و القطاع الخاص بهدف دفع النمو لكن هذه السياسة تسببت في تقليص مناصب العمل و هو ماساهم في رفع نسب البطالة من خلال تسريح العمال نتيجة غلق المؤسسات أو تقليص نشاطها في ظل الخصخصة حيث بلغ عدد العمال المسرحين سنة 1990 حوالي 30000 عامل و تم خصخصة أزيد من 250 شركة سنة 1997 مما ترتب عنه فقدان مئات الآلاف من العمال لمناصب عملهم . و صرح الديوان الوطني للإحصاء بتسريح حوالي 178000 عامل في الفترة بين ( 1995/1992 ) بينما تشير أرقام المجلس الوطني للضمان الاجتماعي إلى أكثر من 48000 عامل فقدوا مناصب شغلهم في الفترة الممتدة بين (1998/1994).

أما إحصائيات وزارة العمل و الحماية الاجتماعية فتشير أنه إلى غاية 1996/12/31 تم تسريح عمال لأسباب اقتصادية بمعدل 139 عامل للمؤسسة الواحدة. وبلغ المعدل الشهري للتسريح في 1995 إلى غاية 4003 عامل أما في سنة 1997 فقد بلغ هذا المعدل 1168 عامل<sup>4</sup>.

### أبعاد الأزمة الجزائرية

---

<sup>4</sup> (احمية سليمان ، التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1998 ، ص 155.

يمكن تلخيص الأزمة الجزائرية من خلال بعدين:

### البعد الاقتصادي :

- فشل النموذج الإصلاحى التتموى المعتمد بعد الاستقلال مباشرة و الذى كلف المجتمع ثروات ضخمة.
- تعميق التبعية التى تعرضت لها البنية الاقتصادية بسبب الإعتماد المطلق على مداخيل الربح النفطى.
- تقادم الأزمة مع انهيار أسعار النفط سنة 1986 .
- تأثير عملية إعادة الهيكلة للبنية الاقتصادية مما أدى إلى زعزعت القاعدة الاقتصادية بأكملها.<sup>5</sup>

### البعد الاجتماعى:

أهم ما يميز هذا الجانب من الأزمة إختلال التوازن الحاصل فى سلم القيم و المعايير التى تحكم وجود المجتمع و تنظيمه و سيره و يتجلى هذا الإختلال القيمي بحدّة فى غياب إطار مرجعي يحدد أنماط السلوك و العلاقات و تبدو هذه النقاط بشكل أكبر من خلال تدهور قيم العمل و الأداء و الفعالية و هي عناصر أساسية لقيام مجتمع مؤسس على الإستغلال الرشيد للموارد البشرية و المادية .

---

(5) العياشى عنصر و آخرون ، الأزمة الجزائرية ، الطبعة 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1996 ، ص ص 226 ، 229 .

إضافة إلى فشل المؤسسات الاجتماعية و عجزها عن أداء دورها بفعالية بما في ذلك الأسرة ، المدرسة و منظومة التكوين و التعليم بصفة عامة مما اثر على توازن المجتمع و ذلك بفقدان الأطر المرجعية التي تعمل على بلورة نماذج الفعل و القواعد الضابطة له.

كما أن هناك بعد آخر يتجلي في اتساع الفجوة بين الشرائح و الفئات المختلفة هذا التفاوت أرتبط بتكوين ثروات ضخمة بطرق مشبوهة و غير شرعية في ظل غياب تامين الامتياز والجودة و الفعالية .

و أياً كانت السمات الظاهرة للبطالة في الدول الرأسمالية فإن حال المتعطلين في هذه البلدان يعد أفضل حال من غيرهم في الدول التي كانت اشتراكية و في البلدان النامية بسبب مشروعات الضمان الاجتماعي التي يستفيدون منها مثل إعانات البطالة و التأمين الصحي.

### أهم التعريفات و المفاهيم المتعلقة بالبطالة<sup>6</sup>:

تعرف البطالة أنها حالة عدم وجود عمل لطالبه رغم الرغبة فيه والبحث عنه أي وجود أشخاص لا يعملون وهم ييخلون في مفهوم قوة العمل إلا أنهم قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه ولكنهم لا يحصلون عليه وبالتالي هم متعطلون عن

---

<sup>6</sup>مقدم عبيرات ،مشكلة البطالة في الفكر الإقتصادي مع الإشارة الى برامج الإقتصادي في الجزائر، محاضرة، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2008 .



ممارسة العمل . أما منظمة العمل الدولية فتعرف العاطل عن العمل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى .

فوفق تعريف منظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد ولكن دون جدوى . وان معدل البطالة هو عبارة عن نسبة عدد الأفراد العاطلين الي القوة العاملة الكلية و هو معدل يصعب حسابه بدقة وذلك لاختلاف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو قروي) و حسب الجنس و السن و نوع التعليم و المستوى الدراسي . ومن خلال هذا التعريف يتضح أن ليس كل من لا يعمل يمكن اعتباره عاطل عن العمل فنجد اذن ان كلا من (التلاميذ والطلبة والمعاقين والمسنين والمتقاعدين ومن فقد الأمل في العثور على عمل ومن هم في غري عن العمل ) لا يمكن اعتبارهم عاطلين عن العمل .

و ينظر إلى مفهوم البطالة لدى البعض من علماء الاقتصاد على انها عدم القدرة على استيعاب أو استخدام الطاقات أو الخدمات البشرية المعروضة في سوق العمل الذي يعتمد على العرض والطلب والذي يتأثر بقرارات أصحاب العمل والعمال والأنظمة التي تفرضها الدول من أجل التقييد بها وفي سوق العمل تتلاقى هذه القرارات مع قرارات هؤلاء الذين هم في حاجة إلى خدمات الأفراد . فالبطالة بهذا المفهوم تعني عدم استخدام القوى البشرية التي تعتمد في حياتها المعيشية اعتمادا كليا

على الأجر أي على تقييم الغير لها بالرغم من حريتها القانونية بحيث يمكن تقسيم البطالة إلى مجموعتين :

❖ بطالة ترجع إلى عدم القدرة على العمل نتيجة عجز جسماني أو عقلي مثلا، وبطالة ترجع إلى عدم الرغبة في العمل نتيجة لأسباب نفسية أو اجتماعية.

❖ بطالة بالرغم من وجود مجالات عمل ولكن ترجع إلى ضعف أو سوء تنظيم سوق العمل، وبطالة ترجع إلى عدم وجود مجالات عمل أي عدم قدرة رجال الأعمال على إيجاد فرص للعمل وقد يكون ذلك لأسباب عديدة تتصل بأوضاع اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو غيرها.

ولهذا تعتبر البطالة سمة من سمات نظام السوق ومرتبطة بهيكله ويتوقف حجمها على مدى فاعلية رجال الأعمال والدول ممثلة في سياساتها في القضاء على البطالة والتقليل من آثارها في الوقت المناسب. ولذلك فان معظم الاقتصاديون في هذه الأنظمة يقرون أن البطالة هي الثمن الذي تدفعه هذه المجتمعات لاهتمام النظم في الإبقاء على حرية سوق العمل فهي تعتبر ثمنا للحرية والتخلص من الرق والاستعباد والإقطاع.

**البطالة في الدول التي كانت اشتراكية :**

مجموع هذه الدول لم تكن تعرف البطالة في ظل النظام الإشتراكي الذي حرص على

تأمين العمل لكل القادرين عليه و الراغبين فيه على حساب الكفاءة الإنتاجية

لمؤسساتها ، لأن هذه الدول نظرت إلى العمل من منظور إجتماعي بحت و لم تنتظر

إلية من منظور إقتصادي و في ظل التحول إلى النظام الرأسمالي عرفت تردي في

الأحوال الاجتماعية ( إنتشار البطالة ، الفقر ، غلاء المعيشة ... و طبقاً

للإحصاءات فإنه في سنة واحدة مابين (1991/1990) إرتفع عدد العاطلين إلى 40

ضعفاً في دول شرق و وسط أوروبا ، و الجدول الآتي يوضح عينة من هذه الدول

**الجدول رقم 01 :** معدلات البطالة في بعض من الدول التي كانت اشتراكية من 1990 . 1993 <sup>7</sup>.

الدولة	1990	1991	1992	1993
البانيا	9.80%	9.40%	26.70%	25%
بلغاريا	1.80%	11.50%	15.60%	16.40%
كرواتيا	8%	14.10%	17.80%	16.90%
المجر	1.70%	7.40%	12.30%	12.10%
بولندا	6.10%	11.80%	13.60%	15.70%
يوغسلافيا	14.70%	15.70%	24.60%	

المصدر: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص54.

<sup>7</sup> (رمزي زكي ، نفس المرجع السابق ، ص54.

في ألبانيا إرتفع معدل البطالة من 9.8 % من قوة العمل في 1990 إلى 25% سنة 1993 ، و في بلغاريا إرتفع هذا المعدل من 1.8% إلى 16.4% و في كرواتيا تضاعف المعدل 8% إلى 16.9% .  
أما في المجر إنتقل المعدل من 1.7% إلى 12.1% و في بولندا من 6.1% إلى 15.7% أما يوغسلافيا فقد إرتفع المعدل من 14.7% إلى 24.6%.

### البطالة في البلدان النامية<sup>8</sup>:

تتميزهذه الدول بالكثافة السكانية و طبقاً لتوقعات الأمم المتحدة ، من المتوقع أن يدخل سوق العمل سنويا بالبلدان النامية حوالي 38 مليون فرد إلا أن هذه الزيادات الضخمة التي تضاف إلى سوق العمل أكبر بكثير من الفرص المتاحة مما أدى إلى رفع معدل البطالة بشكل كبير .

و قد بدأت مشكلة البطالة تتفجر في هذه البلدان بوضوح في بداية السبعينيات و ظلت تتراكم حتى وصلت إلى حوالي 500 مليون عاطل .

### أهم أسباب البطالة في البلدان النامية :

- فشل أنماط التنمية المنتهجة من قبل هذه الدول.
- تقادم مديونيتها الخارجية و الأثار التي نجمت عن ذلك.

---

<sup>8</sup> رمزي زكي ، نفس المرجع السابق ، ص ص 91 ، 102.

- الظروف المضطربة للإقتصاد العالمي و تنامي العولمة .
  - إضافة إلى أهم عنصر و هو النموالديموغرافي للسكان .
- إضافة إلى مشكلة البطالة الفنية التي تعاني منها مجموعة هذه الدول فدخول الآلات الحديثة سبب تدهورافى عددمن الصناعات اليدوية والتقليدية وهجرها لمنافسة السلع الرخيصة المصنوعة آليا<sup>9</sup>.

**الجدول رقم 02<sup>10</sup> : نسب البطالة في مجموعة من الدول النامية خلال**

**سنوات(1981،1985،1990).**

الدولة	1981	1985	1990
النيجر	%39.9	%56.3	%46.8
كولومبيا	%8.1	%14	%10.2

<sup>9</sup> محمد أحمد بيومي ، إسماعيل على سعد ، السياسة الإجتماعية بين النظرية و التطبيق ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ، بدون تاريخ ، ص2006 .

<sup>10</sup> رمزي زكي ، نفس المرجع السابق ، ص 111.

جاميكا	%25.9	%25	%16.8
أورجواي	%6.6	%13	%9.2
فنزويلا	%6.4	%13.1	%8.7
ماليزيا	%4.7	%4	%2.4
سيريلانكا	%17.9	%14.1	%14.4

**المصدر:** رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص111

في أغلب الدول الإفريقية التي توافرت عنها البيانات زادت معدلات البطالة بها حوالي

10% من قوة العمل في مترة الثمانينات و فيما يخص مجموعة البلدان النامية

الآسيوية توجد بها بطالة أقل من المعدلات في إفريقيا و أمريكا اللاتينية .

و تزداد حدة مع ضآلة أنظمة الضمان الاجتماعي في هذه البلدان .

### البطالة في الجزائر :

خلف الإستعمار الفرنسي حوالي 3.5 مليون بطل سطرت الحكومة آنذاك برامج

اقتصادية كثيرة لخلق مناصب عمل و تحسين الأوضاع حيث قدر عدد المناصب

المستحدثة في تلك الفترة بحوالي 600000 منصب عمل عن طريق سياسة التصنيع

خلال الفترة مابين 1965-1974 خاصة في المناطق الحضرية زيادة على ذلك  
خطت الحكومة الجزائرية إلى خلق 450000 منصب شغل خلال الفترة 1974-  
1977.

حسب وزارة التخطيط الجزائرية لسنة 1980 فإن نسبة البطالة قدرت بحوالي 32.7  
% من عدد السكان سنة 1966 بتتخفيض إلى 22.3% سنة 1977<sup>11</sup> و في عام  
1987 قدر عدد البطالين في الجزائر حوالي 1141000 بطلال و أنخفض هذا الرقم  
إلى 1076000 بطلال سنة 1989 أي ما يعادل 22.19%.  
أما في سنوات التسعينيات فقد قدرت معدلات البطالة بالجزائر كالتالي<sup>12</sup>:

**الجدول رقم 03 : معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة من 1992 - 1998 .**

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
المعدلات	23.80%	23.30%	24.40%	28.10%	28.30%	29.50%	33.50%

المصدر: طاهربوشلوش التحولات الاجتماعية و الاقتصادية و أثرها على قيم المجتمع

الجزائري (67/99) الجزائر، ص 87 .

<sup>11</sup> على مانع، جنوح الأحداث و التغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات  
الجزائرية، الجزائر، 2002، ص 138.

<sup>12</sup> (طاهربوشلوش، التحولات الاجتماعية و الاقتصادية و آثارها على القيم في المجتمع  
الجزائري (1999، 1967)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 87 .

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات البطالة في تزايد مستمر من 23.8% إلى 33.5% أي بزيادة 10% خلال سبع سنوات و حسب الديوان الوطني للتخطيط و الإحصاء ons عرفت معدلات البطالة في الجزائر إنخفاضا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة .

حيث بلغت نسبة البطالة 23.7% سنة (2003) لتتخفف إلى 17.7% عام (2004) ووصلت إلى 15% سنة (2005) و في عام (2006) وصلت هذه النسبة إلى 12.3% أما في عام (2007) فقد قدرت نسبة البطالة 13.8% و في سنة 2008 إنخفضت هذه النسبة لتصبح 11.3% .

ورغم التحسن المصرح به في السنوات الأخيرة إلا أن هذه المناصب المستحدثة مؤقتة مثل عقود ما قبل التشغيل و الإدماج .

### أسباب البطالة في الجزائر وطرق معالجتها :

#### 1/ أسباب البطالة :

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى تفشي البطالة ونقص التشغيل في أوساط الفئة النشيطة، خاصة عنصر الشباب بغض النظر عن مؤهلاتهم ومستوياتهم التعليمية والتكوينية، ويمكن أن نجمع هذه الأسباب في نقطتين:



تشمل الأولى العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة وهي تلك التي لا تعتبر الحكومة مسؤولة عنها مسؤولية مباشرة، أما الثانية فنتناول من خلالها الأسباب التي تدخل في نطاق سيطرة الحكومة بصفة مباشرة أو غير مباشرة، اعتمادا على ما يلي:

#### أ - أهم العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة:

لعل من بين العوامل التي تقف وراء هذه الأسباب مايلي:

- باعتبار أن عددا كبيرا من الدول النامية تعتمد في صادراتها الخارجية عن المحروقات التي تشكل الجزء الأكبر منها، وبالتالي فإن إيراداتها من العملة الصعبة مرتبطة بشكل أساسي بعائداتها. وبما أنه يصعب التحكم بأسعارها بالرغم من جهودات منظمة الأوبك التي تعتبر الجزائر أحد أعضائها، ترتب عن ذلك انكماش الاقتصاد الجزائري بشكل خاص والدول المصدرة للنفط بصفة عامة بداية من النصف الثاني من الثمانينات، الشيء الذي أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي سبب تراجع المصدر الأساسي للدخل الوطني، مما أثر سلبا على النشاط الاقتصادي و فرص التوظيف بالتبعية، وقد كان من الطبيعي أن يؤثر ذلك عكسا على حجم تجارتها الخارجية، ومن المعروف أيضا أن انخفاض حصة الصادرات يكون له آثار انكماشية مضاعفة على مستويات الدخل والعمالة خاصة في قطاعات التصدير والأنشطة المرتبطة بها.

- تخفيض سعر صرف الدولار الأمريكي في مواجهة العملات الأخرى، الشيء الذي ترتب عليه إضعاف القوة الشرائية للموارد المتاحة من العملات الأجنبية، لأن الجزء الأكبر منها في شكل دولار، وبالتالي تقييد قدرتها على الاستيراد بتلك العملات. وما سيتبعه هذا من انكماش في دعم الواردات من السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية. وبتعبير آخر تبقى المدفوعات بالدولار كما هي مقابل أحجام متناقصة من الواردات، وأي انخفاض في الكميات المستوردة له تأثير سلبي على حجم الإنتاج والعمالة في المؤسسات التي تستورد مستلزمات إنتاجها من الخارج.

- النمو الديمغرافي باعتبار أن هذا العنصر يؤثر مباشرة في زيادة حدة البطالة خصوصا إذا كانت الزيادة في عدد الوظائف لا تتناسب ومعدلات النمو السكانية التي تميل إلى الارتفاع في الدول النامية، فقد أدت الزيادة السكانية إلى تزايد العروض من طالبي العمل في سوق العمل الجزائرية، ونظرا لارتباط القضية السكانية بعوامل متباينة يصعب السيطرة عليها لذا اعتبرت من ضمن العوامل الخارجة عن سيطرة الدولة.

الإنتاجي وضالة الادخار لمختلف الأعوان الاقتصاديين بسبب انخفاض القدرة الشرائية للعائلات، وكذلك بسبب نظام الفوائد المطبقة في البنوك غير الإسلامية والذي لا يشجع على الادخار لأسباب عقائدية تجنبا لكل أنواع الربا، بالإضافة إلى عدم مرونة التعاملات البنكية في بعض الأحيان. وتجدر الإشارة إلى أن من بين

أهداف التمويل المحدد من طرف في الجزائر لفترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (98/95): رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات بـ: 5.5 % من الناتج المحلي الخام وهذا من خلال الحد من نمو الانفاق الجاري.

- أزمة المدفوعات الخارجية التي تعرفها الجزائر والتي تمتد جذورها إلى بداية الثمانينات، رغم تأخر تأثيرها على الاقتصاد الوطني، فقد بدأت تظهر منذ سنة 1986 نتيجة لانهايار أسعار النفط من حوالي 35 دولار عام 80-1981 إلى نحو 15 دولار في مارس 1986. إضافة إلى مدى تأثير خدمات الديون والشروط القاسية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية بموجب الإصلاح والإنعاش الاقتصادي، والتي تتميز بارتفاع التكلفة الاجتماعية وما يصاحبها من تسريح جزئي وجماعي للعمال نتيجة لهيكله الاقتصاد الوطني، وعليه فإن مستويات التشغيل لليد العاملة تكون في تناقص ويرتفع معدل البطالة ألياً.

## 2-العوامل المباشرة للبطالة:

تتمثل هذه العوامل في ميل سياسة التشغيل إلى الصيغة التعاقدية، مما يعني انخفاض مناصب العمل الدائمة إن لم نقل انعدامها في بعض الأنشطة الاقتصادية بسبب تجميد آلية التوظيف الدائم، خاصة في قطاع الإدارة والخدمات. فقد أصبحت هذه الصيغة تشكل ميدانا خصبا للبحث لدى المفكرين الاقتصاديين في مختلف الدول

مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا و أوروبا نتيجة لتفاقم أزمة النمو في كل دول العالم بداية من التسعينات.

وبالتالي فإنها لا تقتصر على الجزائر أو غيرها من الدول النامية، وإن تأكد ظهورها بشكل أكثر وضوحا ببلادنا مع الاصلاحات الهيكلية في شكل عقود العمل محدودة أو مفتوحة المدة، تشغيل الشباب في إطار الشبكة الاجتماعية والعقود السابقة للتشغيل. كما أن تباطؤ نمو المشاريع الاقتصادية وتأخر آجال تسليمها يشكل أيضا أهم هذه العوامل. الشيء الذي يؤدي إلى زيادة التكاليف التي يصعب تحملها. مما سيفضي في النهاية إلى حل أو غلق المؤسسات المعنية وما سينتج عنها من حالات التسريح الفردي أو الجماعي للعمال. كل هذه العوامل تؤدي إلى بطالة إجبارية وتبقي البطالة الاختيارية في شكل حالات الاستقالة التي يقدمها العمال بسبب وجود منصب شغل أكثر أهمية وبامتيازات مادية أفضل من حيث الأجور، شروط العمل وغيرها من الاغراءات التي تشجع على هذا النوع من السلوك.

بإجراء مقارنة بين الأسباب التي تقف وراء البطالة في الجزائر قبل وأثناء برنامج التعديل الهيكلي، يتضح لنا أنها لم تتغير في مجملها كثيرا، ذلك أن مخزون البطالة يعود أساسا إلى فترة ما قبل الاصلاح الهيكلي، وإن كان هذا الأخير قد ساهم في تفاقمها بشكل أو بآخر، من خلال موجة التسريحات الناتجة عن تطبيق الخوصصة

كما تمت الإشارة إليها سابقا. كما يبين ذلك الجدول (رقم 16)، الذي يبين أسباب البطالة في الجزائر خلال سنة 1990 (قبل تطبيق برنامج.ت.الهيكلي).

**الجدول رقم 04: أسباب البطالة في الجزائر لسنة 1990<sup>13</sup>**

اسباب البطالة	نهاية الاشغال	نهاية عقد العمل	التسريح الفردي	التسريح الجماعي	نهاية نشاط المؤسسة	حالات الاستقالة
النسبة %	20.05%	15.74%	14.82%	4.89%	12.10%	32.40%

**المصدر: D.Arezki Ighematle marchè de travail uanque50**

يلاحظ من الجدول أن النسبة الكبيرة من البطالة غير إرادية بما يمثل 67.6% بالنظر إلى الأسباب المشار إليها سابقا. اما البطالة الاختيارية فإنها تمثل نسبة 32.40% كون الأفراد هم الذين فضلوا التعطل عن العمل بمحض إرادتهم أو ما يعرف بالاستقالة.

أما فترة بداية تطبيق البرنامج، فقد ظلت البطالة الاجبارية هي الأكثر انتشارا نتيجة لطبيعة التوجه الانكماشى والحد من التوظيف، نتيجة لعمليات الحل والتصفية التي عرفتها المؤسسات العمومية المفلسة وإحالة جزء منها إلى القطاع الخاص ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب في الجدول.

**الجدول رقم 05 أسباب البطالة في الجزائر لسنة 1997<sup>14</sup>.**

1 (المصدر: Arezki Ighematle marchè de travail p550

اسباب البطالة	نهاية الاشغال	نهاية عقد العمل	التسريح الفردي	التسريح الجماعي	نهاية نشاط المؤسسة	حالات الإستقالة
النسبة %	14.80%	23.30%	14.20%	10.60%	21.30%	15.50%

المصدر: ONS :Rapport sur la situation économique et social,1998,p48

كما تشير معطيات الجدول، فإن جل الذين تمسهم البطالة سبق لهم العمل من قبل،

مما يؤكد على أن النوع الأكثر انتشارا يتمثل في البطالة الاجبارية، نتجت عن

الاصلاحات الهيكلية لوحدات القطاع العام بنسبة 52% و 48% للقطاع الخاص.

ففي ظل انخفاض مناصب الشغل المعروضة سجلت البطالة الارادية تراجعا بما

يقارب 50% مقارنة بالفترة السابقة، ويتبين أيضا من ذات المصدر أن إجراءات

التسريح وإنهاء نشاط المؤسسات المستخدمة، قد ساهمت بشكل كبير في زيادة

البطالة بنسبة 16% تقريبا بالنظر إلى الفترة السابقة لبرنامج التعديل الهيكلي.

إضافة إلى ما ذكر سابقا، يمكن إرجاع غياب تخطيط القوى العاملة في الجزائر إلى

ثلاث نقاط هي:

\* عدم توفير البيانات والدراسات الإحصائية بشكل دقيق يعكس الواقع الحقيقي كما

هو الشأن في الدول المتطورة. فالبنسبة للجزائر يلاحظ أحيانا وجود تباين و تناقض

في المعلومات المصرح بها بين مختلف الهيئات مثل: الديوان الوطني

<sup>14</sup> ( المصدر: ONS :Rapport sur la situation économique et social,1998,p48

لاحصائيات،المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، تقارير الحكومة تقارير البنك  
العالمي..... إلخ.

\* تزايد السكان بوتيرة سريعة،الشيء الذي نتج عنه زيادة في قوة العمل لا تتوافق مع  
الزيادة في مناصب العمل المعروضة،مما أدى إلى تراكم عدد البطالين،ترتب عنه  
ارتفاع في معدلات البطالة.

\* غياب التنسيق و التكامل بين الهيئات و الإدارات المشرفة على تخطيط القوى  
العاملة مثل:وزارة التخطيط،وزارة العمل و الحماية الاجتماعية،مراكز الدراسات و  
الأبحاث... إلخ .

نخلص مما سبق أن إنتشار البطالة وتفاقم حدتها يعود إلى مجموعة من الأسباب  
التي تتباين من دولة إلى أخرى،فنجد منها ما هو راجع إلى عدم وجود تكامل في  
إستراتيجية التنمية بالنسبة للجانبين الاقتصادي و الاجتماعي و هو يدخل في نطاق  
مسؤولية الدولة المسيرة.و نجد منها أيضا ما هو مرتبط بعوامل لا تتحمل فيها الدولة  
مسؤولية كبيرة.

### البطالة في ولاية الجلفة :

كنتيجة منطقية للأزمات التي مرت بها الجزائر و ما نتج عنها من مشاكل على جميع  
الأصعدة عانت ولاية الجلفة من مشكلة البطالة كغيرها من الوطن .

في سنة 1980 و حسب وزارة التخطيط الجزائرية قدرت نسبة البطالة في ولاية الجلفة سنة 1966 بحوالي 18% مقابل 32.7% كنسبة على مستوى الوطن.

و في سنة 1977 وصلت نسبة البطالة في ولاية الجلفة 22.3% مقابل نسبة وطنية تقدر بحوالي 31.6% أي أن البطالة إنخفضت بالجزائر خلال الفترة 1966-1977 بحوالي 10% إلا أن هذا لا ينطبق على كل الولايات ففي خلال نفس الفترة إرتفعت نسبة البطالة في ولاية الجلفة إلى مايفوق الضعف<sup>15</sup>.

كما عرفت هذه النسبة إرتفاعا مستمرا خلال فترة التسعينيات لتحسن الأوضاع فيما بعد حيث شهدت الولاية إنخفاضا في معدلات البطالة<sup>16</sup>

**الجدول رقم 06 : معدلات البطالة لولاية الجلفة خلال الفترة من 1998 إلى**

**غاية 2008.**

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
النسبة %	36.69%	32.00%	31.00%	27.00%	22.47%	20.89%
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	
النسبة %	16.74	15.18	18.82	13.76	12.83	

**المصدر : مديرية التخطيط بولاية الجلفة، 2009.**

<sup>15</sup> (على ماتع ،نفس الرجع السابق،ص138

<sup>16</sup> (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مديرية التخطيط لولاية الجلفة ،الجلفة،2009. ص ،



من خلال الجدول نلاحظ أن البطالة بلغت أعلى معدلاتها سنة 1998 بمعدل (36.69%) لتتخف سنة 2005 حيث بلغت نسبة (15.18%) لترتفع بحوالي (2%) سنة 2006 حيث بلغت نسبة (18.82%) ثم لوحظ تحسن كبير على مستوى التشغيل بالولاية حيث بلغت معدلات البطالة (12.83%) سنة 2008 .

### خلاصة :

من خلال عرضنا السابق و الذي تضمن الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي مرت بها الجزائر بداية من فترة الستينيات و من خلال الإحصاءات ندرك و بسهولة أن الجزائر تسير في الطريق الصحيح نحو بناء قاعدة اقتصادية و اجتماعية ترتكز على الإستغلال الامثل لكل طاقاتها ، إلا أن الواقع لا يمثل الإمكانيات المتوفرة لدينا من حيث فرص الإستغلال و الإستثمار في المشروعات الصغيرة التي يمكن أن تكون أكثر إنتاجية من المشروعات الأخرى وهي قد تمثل آلية لخلق فرص الاستثمار وخلق فرص العمل الكفيلة في امتصاص جهدا من عبئ البطالة كما انه لابد أن يتوافر لهذه المشروعات آليات جديدة لخلق النمو والإبداع ولا يمكن إن تكون كذلك إلا بفهم واع لهيكله هذه المشروعات. وعليه فان الدول النامية و منها الجزائر مدعوة إلى

وضع السياسات والبرامج التي من شأنها إن تشجع الصناعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لأهميتها.

كما أن تشجيع قيام المشروعات الصغيرة وتقديم الدعم المادي لها من خلال البنوك وبشروط ائتمانية خفيفة كفيلة في تقديم حلول ناجعة للتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن نفشي البطالة .